

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد غارسيا غونزاليز (السلفادور)

المحتويات

انتخاب أعضاء المكتب (تابع)

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(الأقاليم غير المشمولة ببند أخرى في جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيُعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-50404X (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

انتخاب أعضاء المكتب (تابع)

١ - الرئيس: أعلم اللجنة بأن السيد ميشال كومادا (سلوفاكيا)، قد سُمِّته مجموعة دول أوروبا الشرقية لشغل منصب المقرر. وهو يعتبر أن اللجنة راغبة في الاستغناء عن تسمية السيد كومادا وفي انتخابه مقررًا بالتزكية.

٢ - وقد تقرر ذلك.

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

٣ - الرئيس: قال إنه وفقاً لممارسة اللجنة المعتادة، سيدعي ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى مخاطبة اللجنة وسيدعي مقدمو الالتماسات إلى أخذ أماكنهم عند طولة مقدمي الالتماسات، وسينسحب الجميع بعد الإدلاء ببياناتهم.

مسألة بولنيزيا الفرنسية (A/C.4/68/2)

٤ - السيد تيمارو (عضو جمعية بولنيزيا الفرنسية): قال إن اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٧ في أيار/مايو من العام السابق بتوافق الآراء قد أزال مظلمة عمرها ستون عاماً من جرائها حُذفت بولنيزيا الفرنسية من جانب واحد، دون موافقة الجمعية، من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وما أعقب ذلك من عزل عن عمليات إنهاء الاستعمار الدولية والرقابة الدولية لإنهاء الاستعمار قد جعل بولنيزيا الفرنسية ضحية بلا حول ولا قوة أمام أنشطة الدولة القائمة بالإدارة، وأحصها بالذكر التجارب النووية التي جرت على مدار ثلاثين سنة، وأسفرت عن عواقب صحية وغير صحية

كارثية. وأشار إلى تقرير عام ٢٠١٢ الصادر عن المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بحقوق الإنسان والنفايات السمية الذي تناول آثار التجارب النووية في جزر مارشال، فقال إنه سيكون من المفيد إلى أبعد الحدود القيام ببعثة مماثلة إلى الإقليم الذي ينتمي إليه - على النحو الذي يدعو إليه مشروع القرار المعروض على اللجنة بشأن مسألة بولنيزيا الفرنسية. كما حث لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري على مد نطاق أعمالها المتعلقة بآثار تعرض الأطفال للإشعاع لكي يشمل بولنيزيا الفرنسية أيضاً. والتجارب النووية ليست مسألة مقصورة على الإقليم والدولة القائمة بإدارته وحدهما، بل تقتضي إشراك المؤسسات الدولية إذا ما أُريد تعويض الضحايا وأسرهم تعويضاً مناسباً.

٥ - وعلاوة على ذلك، لا تزال الدولة القائمة بالإدارة تناور بالمطالبة بالمعادن الاستراتيجية الكامنة في قاع البحر ببولنيزيا الفرنسية، وفي هذا الصدد، فإن قرارات الجمعية العامة العديدة المؤكدة لما لشعوب الأقاليم التابعة من حقوق غير قابلة للتصرف في مواردها الطبيعية تمثل الأداة اللازمة لتشغيل أية عملية معقولة تفضي إلى إنهاء الاستعمار بصورة كاملة.

٦ - وحالة التبعية الفعلية تحتاج إلى علاج: إذ يجب أن تتقدم بولنيزيا الفرنسية الآن بأسرع صورة ممكنة نحو إجراء فعال لتقرير المصير. وهذا يقتضي توعية الشعب بكافة الخيارات السياسية أثناء فترة معقولة تخصص للتثقيف السياسي. وأي اقتراح يدعو إلى استفتاء فوري بشأن الاستقلال سوف يكون محاولة للالتفاف حول اختيار حقيقي من قبل الشعب.

٧ - السيد توهيافا (عضو جمعية بولنيزيا الفرنسية): قال إن نص مشروع القرار المتعلق بمسألة بولنيزيا الفرنسية يؤيد

أقامها شخص غير شاموروي مقيم في غواهان (غوام) يتحدث فيهما، استناداً إلى أسباب زائفة متعلقة بالتمييز العنصري، القواعد المقررة لأهلية المصوتين في استفتاء تقرير مصير الإقليم. وقالت إن الدعوى في الواقع ليست سوى محاولة للاحتجاج بقانون الولايات المتحدة لأجل حرمان أهالي غواهان المستعمرة منذ أمد بعيد من فرصة ممارسة حقهم المتأصل الذي يحولهم تقرير مصيرهم، وقد أسفرت تلك الدعوة فعلياً عن إرجاء الاستفتاء. لذلك، فإن من المحتم أن تتصرف اللجنة لمساعدة الشعب على التحرك قدماً نحو بلوغ الحكم الذاتي الموعود.

١٠ - واستعداداً للاستفتاء، يعمل شعب الجزيرة، دون جدوى، على تأمين التمويل اللازم لحملة تنقيفية توعوي المصوتين بالخيارات المعترف بها دولياً فيما يتعلق بالمركز السياسي. والمساعدة التي من هذا القبيل ينبغي أن تأتي من الدولة القائمة بالإدارة ومن الأمم المتحدة على حد سواء، كوسيلة للتعجيل بإنهاء الاستعمار. وثمة عقبة أخرى هي استئناف الولايات المتحدة محاولتها الرامية إلى نقل الأفراد العسكريين من فينما إلى غواهان، دون التشاور مع أهالي الجزيرة. وقد حان الوقت الآن، وأكثر من أي وقت مضى، لتتخذ الأمم المتحدة إجراءات مدروسة دعماً لغواهان. وما لم تتصرف الأمم المتحدة بسرعة لتنفيذ قراراتها المتعلقة بالقضاء على الاستعمار في شتى أنحاء العالم سيتشكك بعض الناس في مناسبتها للقيام بدور في عملية إنهاء الاستعمار.

مسألة الصحراء الغربية (A/C.4/68/6/Rev.1)

١١ - السيدة تيون (اللجنة البلجيكية لدعم الشعب الصحراوي): أشارت إلى أن المغرب قد أقام جداراً مسلحاً ضخماً، طوله الآن ٢٧٢٠ كيلو متراً، يفصل الصحراء الغربية عن شعبها، ويحيط بمدن الإقليم الرئيسية، ويفصل بصورة دائمة بين الأسر المنقسمة فعلياً بفعل الغزو المغربي عام

عملية تقرير مصير حقيقية في الإقليم بفضلها يقرر الشعب وضعه السياسي المقبل عقب برنامج شامل من التثقيف السياسي المتعلق بخيارات الحكم الذاتي المتاحة له. وبدلاً من ذلك، قدمت الدولة القائمة بالإدارة اقتراحاً في الآونة الأخيرة يدعو إلى استفتاء فوري يجرى على اختيار واحد - هو الاستقلال أو عدم الاستقلال - دون مراعاة لمعايير أهلية المصوتين أو الحاجة إلى إصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية مسبقة لإعادة تشكيل ما بالإقليم من ترتيبات استعمارية ونموذج إنمائي يعيها جميعاً الاحتلال الشديد والافتقار الشديد للديمقراطية. وأي استفتاء تجريه دولة قائمة بالإدارة إنما يمثل تضارباً كلاسيكياً في المصالح غير متسق مع مبدأ نقل السلطات المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥). والنية الحقيقية الكامنة وراء الاقتراح هي الإبقاء على الترتيبات الاستعمارية الجارية والتغاضي عن الطموح المشروع إلى الاستقلال. ومشروع القرار يحدد المسار الصحيح.

٨ - وبسبب تبعية الإقليم، فقد حُرِم من البيانات المناسبة بشأن التأثير الكامل للإشعاع الذري وبشأن التعويض المناسب للناجين. وهذه المسألة يلزمها إشراف دولي، وهو إشراف مفتقد حتى الآن بصورة مؤلمة. وإضافة إلى ذلك، فإن ملكية موارد الإقليم الطبيعية الوفيرة، بما فيها الموارد البحرية والسيطرة عليها، مسألتان شديدتا الأهمية للمستقبل المستدام لبولينيزيا الفرنسية، التي تتوقع أن تكفل إعادة إدراج اسمها كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي ملكيتها لتلك الموارد وسيطرتهما عليها، بما يتفق مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع.

مسألة غوام (A/C.4/68/4)

٩ - السيدة نابوتي، تكلمت بصفقتها الشخصية باعتبارها ناشطة شاموروية مغتربة، فأشارت إلى دعوى قضائية جارية

١٤ - وإنه لمن دواعي القلق الشديد أن يتجاهل الاتحاد الأوروبي القانون الدولي على نحو صارخ عندما يواصل إبرام اتفاقات تجارية دورية مع المغرب لا تستثنى منها السلع الآتية من إقليم محتل. وينبغي أن يكون مفهوماً أن السلطات الصحراوية، التي لم تستشر أبداً ولم تبد موافقتها أبداً بشأن تجارة كهذه، محاولة تماماً لإقامة دعاوى قانونية ضد المشاركين في استغلال موارد الإقليم استغلالاً غير مشروع، سواء كان هؤلاء دولاً أو مؤسسات أو أفراداً.

١٥ - ومما لا شك فيه أن اللجنة تملك الصلاحية التي تخولها أن تخطط خطوات إيجابية لتعزيز التشاور الفعلي مع الشعب الصحراوي فيما يتعلق بأي استغلال للموارد الطبيعية، أو لوقف أي نشاط اقتصادي من هذا القبيل حين ممارسته الحق في تقرير المصير. والخطوات التي من هذا القبيل يمكن أن تشمل توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية، بحيث تراقب جميع الأنشطة الاقتصادية في المنطقة وتعد التقارير المناسبة؛ أو توجيه إنذار إلى الاتحاد الأوروبي بشأن الآثار القانونية المترتبة على إبرام اتفاقات تجارة حرة مع المغرب، أو توفير معلومات لمجتمع الأعمال العالمي بشأن المخاطر القانونية التي تترتب على الارتباط بشركاء مغاربة في الصحراء الغربية.

١٦ - السيدة فرهيز (زين أنفاق)، تكلمت بوصفها عضواً في جماعة بلجيكية للتضامن مع الشعب الصحراوي، فلفتت الانتباه إلى عاقبة من أفضع عواقب الاحتلال المغربي للإقليم، ألا وهي الاختفاء القسري لما لا يقل عن ٤٠٠ مدني صحراوي، ما زال مصير أغلبهم مجهولاً. وفي إحدى الحالات، أشار اكتشاف فريق من خبراء الطب الشرعي للأسبان مؤخراً لمقبرة جماعية إلى إعداد مدنيين أبرياء خارج نطاق القانون دون أن تكون لهم أية ارتباطات سياسية أو عسكرية. وقد قدم المغرب في تقارير مجلسه الاستشاري لحقوق الإنسان معلومات مجتزئة عما يقرب من نصف

١٩٧٦، ويحرم أولئك المعزولين بفعل الجدار من موارد طبيعية ضخمة، تشمل مناطق ساحلية لصيد الأسماك، ومناجم للفوسفات، وأحصب الأراضي. وفي كل سنة، يسقط مزيد من الضحايا جراء وجود هذا الجدار، وهؤلاء أفراد يحاولون باستماتة الالتحاق بأسرهم، وبدو رُحّل يخوضون في حقول الألغام من غير قصد.

١٢ - ولم يتسن لأي من خطة السلام المقترحة من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، أو جهود المبعوثين الشخصيين للأمين العام، النهوض بمهمة تنظيم استفتاء. وعلى مدى السنوات الستين التي مضت منذ اعتماد القرار ١٥١٤ (د - ١٥)، ظلت الصحراء الغربية مستعمرة إسبانية، فضلاً عن كونها محتلة احتلالاً غير مشروعاً من جانب المغرب، الذي يمثل رفضه المشاركة في استفتاء، شأنه شأن الجدار، علامة واضحة على نيته المديدة الأجل المتمثلة في مواصلة الاحتلال. ولذلك، فهي تدعو اللجنة إلى ممارسة نفوذها لتحقيق الاستفتاء المتعلق بتقرير المصير في الصحراء الغربية، ودعم حقوق الإنسان للشعب الصحراوي، وضمان احترام الدول المشاركة في الأحداث للقانون الدولي.

١٣ - السيدة فان رغنمورتل (متدى الشمال - الجنوب): قالت إن استغلال المغرب لكافة الموارد الطبيعية للصحراء الغربية، الذي يمول الاحتلال المغربي في الوقت نفسه، يمثل عقبة رئيسية تحول دون إنهاء الاستعمار ودون تقرير مصير الشعب الصحراوي. وعلى نحو يمثل انتهاكاً للقانون الدولي الذي يحمي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يجري تفريغ التربة من معادنها، التي هي منتج صحراوي غربي، وتوضع عليه علامات تصفه بأنه مغربي، ويباع على الصعيد العالمي، بينما يجري نهب مصادد أسماك الصحراء الغربية. وهناك انتهاك واضح لمبادئ القانون الدولي المنطبقة على الأنشطة المتعلقة بالموارد الطبيعية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

١٩ - إن عشرات الآلاف من الصحراويين الشباب مصممون على العودة والرجوع إلى أحضان أهلهم في وطنهم الشرعي. وما زال ضمان النهاية الكريمة للقصة المحزنة أمراً متروكاً للأمم المتحدة. وإن لم يحدث ذلك، فإن صمت الأمم المتحدة وعدم تحركها سيرغمان الصحراويين على تولي الزمام بصورة عنيفة. وتدعو منظمتها الأمم المتحدة إلى الشروع في رصد حقوق الإنسان في الإقليم ريثما تفي بوعدها المتعلقة بإجراء استفتاء، أو إلى حين إقرارها بالفشل وانسحابها.

٢٠ - السيدة بوناب (المجموعة البرلمانية للأخوة والصداقة بين الجزائر والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية)، تكلمت بوصفها أيضاً عضواً في البرلمان الجزائري، فقالت إن الصحراويين الذين يعيشون في الأراضي التي احتلها المغرب منذ عام ١٩٧٥ يعانون يومياً من انتهاكات هائلة لحقوق الإنسان. إذ لوحظت وقائع التعذيب، والاعتقال التعسفي، والاعتصاب، وعمليات الاختفاء القسري، وما هو أكثر من ذلك، وأفادت بها تقارير منظمات دولية غير حكومية من قبيل مركز روبرت ف. كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي. وتدفع النساء الصحراويات ثمناً باهظاً عندما يتظاهرن سلمياً لنصرة الحق في تقرير المصير أو لأكثر حقوقهن بدائية. وباعتقال الآباء والأزواج والأبناء، يحطم الاحتلال المغربي الأسر ويتعين على النساء الصحراويات ذوات العزيمة مواجهة تلك الحالة الخطيرة وحدهن.

٢١ - ويجب على اللجنة أن تدعو إلى حماية الشعب الصحراوي من انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة العديدة التي يرتكبها المغرب في الإقليم المحتل. وربما يكون التوسع في ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية خطوة نحو التوصل إلى حل عادل دائم للنزاع القائم هناك. وينبغي أن تتحرك الأمم المتحدة سريعاً لتنظيم استفتاء يسمح لشعب الصحراء الغربية بأن يختار مستقبله بحرية.

حالات الاختفاء القسري، وذكر دون مزيد من التفاصيل أن معظمهم ماتوا جراء "الأحوال السائدة" أو "أنشاء الاحتجاز"، ولم يقدم أية بيانات تسمح بالتعرف على هويات بقية الضحايا.

١٧ - وبينما يظل الشعب الصحراوي بانتظار التمتع بحقه في تقرير المصير، يجب احترام حقوق الإنسان المقررة للسكان احتراماً تاماً، ويجب منح بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ولاية تسمح لها أيضاً برصد حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، بما في ذلك التحقيق بشأن المقابر الجماعية، التي أفاد بوجودها الأقارب أو الناجون على نطاق واسع. والحق في معرفة الحقيقة والحق في الحزن على فقدان أفراد الأسرة أمران لهما أهميتهما الأساسية لدى الشعب الصحراوي ككل، وضمان هذين الحقين من شأنه الإسهام إسهاماً شديداً في البحث عن حل سياسي للنزاع.

١٨ - السيدة ليزر (نوت فورغوتين إنترناشيونال)، تكلمت باسم المئات من أعضاء منظماتها الآخرين بالولايات المتحدة الذين خدموا الشعب الصحراوي في مخيمات اللاجئين في الجزائر على مدى الأربعة عشر عاماً الماضية، فقالت إنهم قد عانوا أشد معاناة على الإطلاق للكف عن دعوة الأمم المتحدة للوفاء بوعودها لهم. وحكت حكاية شابة التقتها في أحد المخيمات، وهذه الشابة كانت طفلة عندما هربت من الصحراء الغربية مع أسرتها، وهي لا تحمل معها شيئاً عدا ذكرى باب بيتها ذي اللون الأحمر الزاهي. وقبل عقدين من الزمن، وعدت الأمم المتحدة تلك الشابة وعشرات الآلاف من مواطنيها الصحراويين بأن تساعدتهم على استعادة الحق الذي منحهم الله إياه مخلولاً إياهم تقرير مستقبلهم؛ إلا أن الأمم المتحدة لم تف بوعدها هذا حتى الآن. وديار المشردين الصحراويين يحتلها الآن مغاربة، أخذوا أيضاً وظائفهم، وفي الوقت نفسه يعاني أولئك الذين بقوا في الوطن من قمع فظيع وإيذاء على يدي عاهل ليس ملكهم.

- ٢٢ - السيد عبد الحكيم (رئيس مجلس مدينة الجزائر): قال إن مدينة الجزائر تربطها علاقة توأمة بمدينة العيون في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، تجسداً لاحترام مدينته نضال الشعب الصحراوي من أجل ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير، وإيمانه بأن الصحراء الغربية يجب أن تتحرر من الاستعمار.
- ٢٣ - ولقد مرت بالشعب الصحراوي أوقات عسيرة أثناء سنوات طويلة من الحكم الاستعماري، فقد خلق عدوان المغرب وما ارتكبه من جرائم خطيرة في الإقليم ظروف الأزمة التي يعيشها الصحراويون الآن. وعلى ضوء تعنت المغرب وتجاهله وتحديه للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن المؤيدة لمطلب الشعب الصحراوي المشروع، الخاص بالتعبير عن أمانيه من خلال استفتاء حر، بات من الضروري الإشارة إلى المبدأ القائل بأن من حق الشعوب أن تقرر مصيرها، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وقد أرسى ذلك القرار الأسس التي يستند إليها الحق في التنمية أيضاً، وكان مصدر إلهام لاتخاذ قرارات أخرى أرسى مبدأ سيادة الشعوب سيادة دائمة على مواردها الطبيعية، وحقوق الدول وواجباتها الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن أطماع المغرب في الصحراء الغربية المحتلة جديرة بالاستنكار الشديد.
- ٢٤ - ويجب أن تحتشد شعوب العالم المحبة للسلام كي تمارس الضغط على السلطات المغربية لتمثل للقانون الدولي وتطلق على الفور سراح السجناء السياسيين الصحراويين الذين تحتجزهم بصورة متعسفة دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وينبغي أن يتوسع مجلس الأمن في ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء بالصحراء الغربية بحيث تشمل حماية حقوق الإنسان في إقليم الصحراء الغربية، كما ينبغي أن يعجل بتنظيم استفتاء غير مقيد يتيح للشعب الصحراوي ممارسة حقه في تقرير المصير ممارسة تامة.
- ٢٥ - السيد عبد الوهاب (اللجنة الاستشارية الوطنية الجزائرية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها): قال إن وجود مخيمات اللاجئين الصحراويين في الجزائر قد دفع لجنته للتصرف بشأن معاناة شعب شقيق ظل يئن تحت نير العبودية لأكثر من ٣٠ سنة، ولكي تصبح مدافعة عنه. ولم تصمد الدعاوى الاستعمارية المغربية أمام وعي المجتمع الدولي وتدقيقه. فبعد أن غزت المملكة المغربية الأراضي الصحراوية حاولت تقاسم الإقليم مع بلد مجاور. ولما فشلت هذه الخطة، لجأ المغرب إلى التأكيد كذباً بأن الإقليم ملك له على أي حال.
- ٢٦ - إن المغرب يطبق المنطق الاستعماري الأعمى المتولد عن سياسته المتصلبة المقترنة بأعمال قمعية عشوائية ضد شعب أعزل، على النحو الذي تشهد به منظمات حقوقية حكومية وغير حكومية، فضلاً عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبرلمان الأوروبي. وقد تسبب تدمير مخيم غديم إيزيك عام ٢٠١٠ في استنكار عالمي، وإن أعقبته أحداث دامية أخرى ضد متظاهرين سلميين، دون أي رد مناسب من جانب المجتمع الدولي. وبالاتزان بهذه الانتهاكات الجارية الماسة بحقوق الإنسان، ينهب المغرب ثروات الصحراء الغربية الطبيعية، بتواطؤ دولي وفي تجاهل للقانون الدولي.
- ٢٧ - ولذلك، تدعو لجنته الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراء فوري حازم من أجل حماية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، لا سيما بتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بحيث تشمل الرصد والحماية واتخاذ ترتيبات تتيح للمراقبين الدوليين حرية الوصول إلى الإقليم المختل لتقييم حالة حقوق الإنسان هناك؛ ومن أجل استعادة حق الشعب الصحراوي المشروع في اختيار مستقبله.

٣١ - السيد عياشي (المؤسسة الوطنية الجزائرية للدراسات الاستراتيجية والأمنية): قال إن مؤسسته يساورها قلق شديد إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المغرب في إقليم الصحراء الغربية المحتل، حيث يستهدف حكم الإرهاب على أيدي جيشه وشرطته ترويع الشعب الصحراوي وإسكاته. وهناك في كل يوم، وبلا مبرر، عمليات اعتقال واغتصاب واختفاء قسري - على النحو الذي يدل عليه اكتشاف مقابر جماعية مؤخراً - بالاقتران بأعمال التعذيب، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والمحاكمات غير العادلة، فضلاً عن التعتيم الإعلامي التام في الإقليم المحتل. وانتهاكات حقوق الإنسان التي من هذا القبيل لوحظت وأدّيت في تقارير العديد من الهيئات، ومنها البرلمان الأوروبي، ووزارة خارجية الولايات المتحدة، ومركز كينيدي، ومنظمات دولية غير حكومية كبرى، وعديد من بعثات الحقوقيين الدوليين، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب.

٣٢ - وقد حان الوقت لحماية الشعب الصحراوي من الاعتداءات المتعددة التي يرتكبها المغرب، وللوصول بالتراع في الصحراء الغربية إلى نهاية عادلة. ولتحقيق هذين الهدفين، يتحتم توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لكي تشمل، على غرار ما حدث في سائر بعثات الأمم المتحدة التي من هذا القبيل، رصد حقوق الإنسان؛ والقيام على أسرع نحو ممكن بتنظيم استفتاء تقرير المصير برعاية الأمم المتحدة، وهو الاستفتاء الذي طال انتظاره.

٣٣ - السيد لاسي (الصوت الصحراوي): قال إنه لكي ينقل صورة إنسانية معبرة عن المهزلة الحادثة في الصحراء الغربية، سينقل عبارات شاين صحراويين يعيشان في مخيمات اللاجئين بالجزائر. أولهما، وقد وُلد في مخيم السمارة، قال إن الأطفال فُرض عليهم أن يشبوا في بيئة بلا ماء أو كهرباء أو غذاء صحي لكنه أدرك لدى زيارته الأسرية الأولى مؤخراً لبلده، أي الصحراء الغربية المحتلة، أن الحالة أسوأ من ذلك

٢٨ - السيد محرز (اللجنة الوطنية لنصرة الشعب الصحراوي): قال إنه من الناحية التاريخية أدى المبدأ الأساسي القائل بحق الشعوب، غير القابل للتصرف، في تقرير المصير إلى حل عادل لبلدان عديدة في أفريقيا كانت مستعمرة في السابق، مما أتاح لها الكرامة، والتنمية بشروطها هي. والصحراء الغربية هي آخر بلد مستعمر في قارة أفريقيا. وعلى مدى ٤٠ سنة ظل الصحراويون المحبون للسلام يناضلون من أجل حقهم في اختيار مستقبلهم، وهو الحق غير القابل للتصرف والمُعترف به، وكان إعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في عام ١٩٧٦ علامة فارقة في هذا الصدد. ولا يجب فرض حل على هذا الشعب، لا سيما إذا كان حلاً مناقضاً كل التناقض لخطّة الأمم المتحدة للتسوية.

٢٩ - ومما يؤسف له أن المغرب، الذي يتجاهل أصوات المجتمع الدولي، يواصل سياسته القائمة على الاحتلال، والاستغلال غير المشروع، والقمع الوحشي، والانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان في الإقليم المحتل. والحاجة تدعو إلى عمل عاجل، لا سيما إنشاء آلية تابعة للأمم المتحدة تقوم برصد حالة حقوق الإنسان. ومن شأن الصمت وعدم التحرك أن يشجعا على الظلم والإفلات من العقاب وأن يقوضا مصداقية الأمم المتحدة.

٣٠ - إن تعامي السلطات المغربية عن واقع قائم؛ وتعمدتها الالتفاف على إرادة الأمم المتحدة المغرب عنها بوضوح؛ وتحلي المغرب بعد ذلك دون حجل عن الاتفاقات التي وقّعها رسمياً مع الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، هي أمور تظهر في مجموعها بوضوح هلع الحكومة المغربية وعدم اتساقها وعدم مسؤوليتها؛ وهي حكومة تصمم على استخدام كافة الوسائل الضرورية للإبقاء على الوضع الاستعماري القائم. وسيواصل الشعب الجزائري بأسره الوقوف إلى جانب الشعب الصحراوي.

بالنسبة للأسر التي تعيش على الجانب الآخر من الجدار. فهناك يعيش الصحراويون في ظل وجود بوليسي كثيف، ويرون الوظائف الجيدة تذهب إلى المغاربة، ويواجهون القمع الخطير، وليست أمامهم فرص للاستقلال.

٣٤ - وحكي اللاجئ الشاب الثاني ليقول إنه ما زال قادراً على تذكر أجواء الأمل والتفاؤل التي سادت مخيمات اللاجئين في عام ١٩٩٥، عندما كان الصحراويون يستعدون بلهفة واشتياق لاستفتاء الأمم المتحدة الموعد كي يقرروا مصير البلد بعد ٢٠ سنة من الاحتلال، والحرب، والنفي، وكانوا على ثقة من أن تقرير مصيرهم المشروع سيفضي إلى الاستقلال. إلا أن الأمم المتحدة لم تحترم التزامها وسمحت، دون حجل، للمغرب بتخريب الاستفتاء، ولم تحن مجرد ثقة الصحراويين بل خانت أيضاً مبادئ المنظمة ذاتها. والآن حان الوقت لاحترام تلك المبادئ، بمنح الصحراويين حقهم التام في اتخاذ قراراتهم بشأن مستقبل البلد.

٣٥ - السيدة هَف (تيتش ذي تشيلدرن إنترناشيونال): قالت إنه من المعروف جيداً أنه منذ نُصبت مخيمات تندوف في عام ١٩٧٥ حطمت جبهة البوليساريو وحدة الأسر الصحراوية، بحجة كاذبة هي حجة التعليم. وبدلاً من أن تزيد جبهة البوليساريو عدد المدارس بالمخيمات ظلت تشحن الآلاف من الشبان إلى كوبا، وليبيا، والجزائر، وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق للدراسة، وهذه العملية ما زالت جارية. وفي الوقت ذاته، يتضاءل فعلياً عدد المدارس في المخيمات وكثير من النساء الصحراويات اللائي تربين في المخيمات يعانين الآن من الأمية، إذ لم تتح لهم الفرصة للالتحاق بالمدارس.

٣٦ - إن إبعاد أطفال صغار في السابعة من أعمارهم عن أسرهم لكي يتعلموا في الخارج يقوض البنية الثقافية والقبلية للأسرة، ويلحق أضراراً بليغة بنفوس الأطفال والآباء

والأمهات على السواء. إلا أن جبهة البوليساريو تصر على ما تفعله، لكي تحقق في المقام الأول إعادة تثقيف أطفال مختارين لكي يتطبعوا بعقيدتها اليسارية، ولتضمن في المقام الثاني بقاء الآباء والأمهات في مخيمات تندوف، بانتظار عودة أبنائهم.

٣٧ - وستكتشف جبهة البوليساريو أنها قد خلقت جيلاً متحولاً لا يتواءم مع الظروف أي مكان في العالم، وعاجزاً عن القيام بدوره في تنمية مجتمع مدني قوي. وقارنت ذلك بممارسة حكومة الولايات المتحدة، التي نقلت اعتباراً من سنة ١٦٠٠ وحتى سنة ١٩٥٠ أطفال السكان الأمريكيين الأصليين بعيداً عن أسرهم لكي تجعلهم متوائمين مع أسلوب الحياة العام، ولكنها ربت بدلاً من ذلك نفوراً وعللاً اجتماعية لم تعالج إلا باستعادة الاستقلال الذاتي والحرية الثقافية.

٣٨ - السيد سعدي، تكلم بصفته الشخصية كعضو في البرلمان الجزائري، فقال إن الجزائر قد أيدت دائماً دون قيد أو شرط الشعب الصحراوي المضطهد وناصرت حقه في تقرير المصير، مثلما فعلت مع كافة الشعوب الأفريقية وشعوب آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في نضالها لاستعادة حريتها. ولن يحرم الصحراويون أبداً من استقلالهم، رغم محاولات المغرب إشراك الجزائر في التراع. ويجب إيجاد حل للحالة في الإقليم باستفتاء حر علني يتيح حلاً عادلاً دائماً ينصر القضية الصحراوية.

٣٩ - وعلى عاتق الأمم المتحدة مسؤولية تلزمها بمساعدة الشعب الصحراوي وبتشجيع الحوار بين المغرب وجبهة البوليساريو. بمساعدة من المبعوث الخاص للأمين العام. وتؤيد الجزائر تأييداً تاماً ذلك المسعى الذي تقوم به الأمم المتحدة، والذي يكفل الاستقرار والرفاهية لكافة بلدان المنطقة. أما العقوبات التي تضعها السلطات المغربية في طريق تسوية برعاية

٤٢ - وقد طرح المغرب في عام ٢٠٠٧ مبادرة للتفاوض بشأن حكم ذاتي موسع تنعم به المنطقة الصحراوية، إذ اقترح حلاً توفيقياً يتماشى مع القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن، ومبدأ تقرير المصير - وهو اقتراح وصفه مجلس الأمن على الفور بأنه جدي وحقيقي.

٤٣ - ويجب على الأمم المتحدة، التي تدعو إلى الحوار والتفاوض كوسيلة لحل النزاعات الدولية وإلى احترام حقوق الإنسان والمساواة والعدالة، أن تحول هذه المبادئ إلى واقع لا أن تجعلها مجرد شعارات. ويجب بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى حل نهائي واقعي للقضية الصحراوية يتمشى مع قرارات الأمم المتحدة، مع تشجيع الأطراف الخارجية المتداخلة على الإقلاع عما تفعله. وعلى سبيل المثال، فإن الجزائر ظلت تتدخل بين الحكومة المغربية والشعب الصحراوي بمنح المأوى لجهة البوليساريو بطريقة لا تخدم مصالح الصحراويين. ويجب الآن على كافة الأطراف أن تنحى جانبا الأغراض الذاتية الضيقة لصالح الأغراض العامة والأشمل، وذلك لصالح شعب المغرب بأسره.

٤٤ - السيدة نافارو (المجلس العام للمحامين في إسبانيا): قالت إن مجلسها قد أرسل مراقبين بناءً على توصية من رابطة المحامين الدولية ليراقبوا كافة محاكمات الناشطين الحقوقيين الصحراويين التي أجرتها الإدارة المغربية على مدى السنوات الإثنتي عشرة السابقة. وعلى وجه التحديد، فإنه في أعقاب تفكيك المغرب العنيف لمخيم غديم إزيك السلمي في عام ٢٠١٠، الذي كان يأوي ٢٠ ٠٠٠ صحراوي يحتجون على حرمانهم من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية واعتقال المغرب للمئات، حاکمت محكمة عسكرية مغربية ٢٥ ناشطاً مدنياً في عام ٢٠١٣ وأصدرت عليهم أحكاماً تراوحت بين السجن لمدة ٢٠ سنة والسجن المؤبد. إلا أن هذه المحكمة كانت خارج الإقليم وذات ولاية قضائية خاصة لا تملك اختصاصاً بخولها محاكمة مدنيين صحراويين، سواء بموجب

الأمم المتحدة فإنها تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وحيلة يائسة لحرمان الشعب الصحراوي من الحرية والديمقراطية، على النحو الذي يمكن أن يراه أي زائر للإقليم المحتل.

٤٥ - السيدة شريل (كنيسة ذي لاندينغ كوميونتي)، تكلمت بالنيابة عن اللاجئين الصحراويين المقيمين بالمخيمات بالصحراء الجزائرية منذ عام ١٩٧٥، فقالت إنه نظراً لأن العديد من المراقبين المطلعين، بالأمم المتحدة وأماكن أخرى، ظلوا يقولون في العقود الأخيرة إن إقامة دولة صحراوية مستقلة هدف غير واقعي فإنها تأمل أن تقر الأطراف أخيراً بأن الخيار الواقعي الوحيد هو ترك اللاجئين ليعودوا إلى وطنهم وليعاد إدماجهم في المجتمع المغربي. ومن الممكن إعادة توجيه ملايين الدولارات التي ما برحت الأمم المتحدة تنفقها لصيانة المخيمات بحيث تنفق في الإشراف على مثل هذا الانتقال، ويمكن أن يعمل المراقبون، مع المغاربة، على إعادة مجموعة من أقدم مجموعات اللاجئين في العالم إلى وطنها، بإبعادها عن الأحوال المعيشية التي تمثل في القرن الحادي والعشرين أحوالاً عبثية. ومشروع كهذا سينعكس بصورة طيبة على الأمم المتحدة، ولكنه سيحتاج إلى جهد منسق من أجل لم شمل الأسر التي تفرقت لفترة طويلة.

٤٦ - السيد الجبري (جمعية الصداقة الفلسطينية المغربية): قال إن جمعيته كانت تتابع بقلق بالغ حالة مقاطعات المغرب الجنوبية، التي عاشت في أزمة لمدة تربو على الثلاثين سنة. وقد زار ممثلو جمعيته المناطق الصحراوية ودرسوا الحالة هناك، وشعروا بمسؤولية تدفعهم إلى التبليغ عما رأوه. وقد لاحظوا مشاريع التحضر والتنمية البشرية التي تؤكد اهتمام المغرب برفاه الشعب الصحراوي وتقدمه بالاقتران بتقدم البلد بأسره، الجاري حالياً. ولا يمكن للقوى الخارجية أن تعرقل جهود المغرب لتعزيز الرفاه في المنطقة الصحراوية لتحول دون تحويلها إلى مرتع للإرهاب، على غرار ما حدث في أماكن أخرى، في منطقة الساحل.

على غزو المغرب العنيف للصحراء الغربية قبل ٣٨ سنة من الآن وعلى انتهاكه الجاري لحقوق ذلك الشعب الأساسية. مظاهرات سلمية تدعو إلى الحق في العيش في سلام، وإجراء استفتاء بشأن تقرير المصير، وإنهاء الاحتلال. وبدلاً من حدوث ذلك، رد المغرب باستعمال العنف العشوائي على أيدي شرطته وجيشه اللذان قاما بالاعتقال دون تمييز، وبالتعذيب، والاغتصاب، بل وقتل الصحراويين، ومنهم عديد من المراهقين قُتلوا في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

٤٨ - وتعرض الصحراويون، الذين كانوا يدافعون عن هويتهم كشعب وعن حقهم في تقرير المصير، دون استعمال أو ترويج للعنف، للاحتجاز التعسفي، وأُخفيت أماكن احتجازهم عن أسرهم، واستُخدم التعذيب للحصول على أقوال يدين بها الأشخاص أنفسهم. وحالة المحتجزين الصحراويين خطيرة، إذ يُحرمون من وضع سجناء الضمير ومن أي حق في الحصول على المساعدة الطبية، ويجري إرسالهم إلى سجون نائية. ويجب أن نخص بالذكر العقوبات القاسية التي بلغت حد السجن المؤبد التي حكمت بها محكمة الرباط العسكرية على مجموعة غديم إزيك في محاكمة باطلة، بحكم المخالفات القانونية والتصرفات الشاذة، التي انتقدها المقرر الخاص المعني بالتعذيب والمجتمع الدولي ككل.

٤٩ - وبناءً على ذلك، من الضروري توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لكي تشمل رصد حقوق الإنسان في الإقليم. ويجب أن تبذل الأمم المتحدة قصارى جهدها للإسراع بعملية تقرير مصير الشعب الصحراوي وضمان الوقف الفوري لانتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.

٥٠ - السيدة دارياس (الرابطة الكنارية للحقوقيين المناصرين للسلام وحقوق الإنسان)، أشارت إلى استراتيجية المغرب المحلية التي تقوض بصورة مأساوية حقوق الإنسان

الدستور المغربي أو اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة).

٤٥ - وفضلاً عن ذلك، كانت البيئة المحيطة بالمحاكمة عدائية، نظراً لتحريض وسائل الإعلام الرسمية، وبيانات الوزارات الحكومية، والضغط التي تعرض لها محامو الدفاع. وبالإضافة إلى ذلك، كشفت كافة مراحل الإجراءات عن أوجه قصور تبطل النتيجة، وهي من قبيل: احتجاز المتهمين في مراكز احتجاز سرية، واستعمال التعذيب بشكل منهجي للحصول على أقوال تدين المتهمين؛ وعدم تزويد المحتجزين بالمشورة القانونية؛ وتوجيه اتهامات معقدة إلى كافة المتهمين، وهي اتهامات غير مستندة إلى دليل يثبت صلتهم بالأحداث؛ والإخلال التام بتتابع حيازة الأدلة؛ وعدم تقديم مَنْ يفترض أنهم مجني عليهم؛ والإخلال بمبدأ التكافؤ بين الأطراف في الإجراءات الجنائية، بإنكار حق الدفاع؛ وحرمان المتهمين من الحق في تزويدهم بمترجم يترجم الإجراءات إلى لهجتهم الصحراوية المحلية. وكانت المحاكمة - التي يبدو أن الهدف منها كان تفنيد القول بأن الصحراويين شعب ولهم حق في تقرير المصير - بمثابة انتهاك للمادة ١٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكانت ضربة خطيرة موجهة إلى نظام العدالة الدولي. ويجب أن يطالب المجتمع الدولي المغرب باحترام ضمانات أصول المحاكمات واحترام ما للشعب الصحراوي الواقع تحت احتلاله من حقوق الإنسان.

٤٦ - واحتلال المغرب لإقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالحكم الذاتي غير مشروع، بسبب عدم تطبيق القانون الإنساني الدولي على الإقليم وسكانه، وبسبب انتهاك المغرب لاتفاقية جنيف الرابعة والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

٤٧ - السيدة بادرون (رابطة جزر الكناريا للتضامن مع الشعب الصحراوي): قالت إن الشعب الصحراوي قد رد

الغربية، الذي يعيش تحت نير الاستعمار المغربي، فضلاً عن حقه المشروع في تقرير مصيره.

٥٣ - السيد زغيدي (الجمعية الجزائرية للتراث والبيئة وترقية المناطق الصحراوية): استعرض تاريخ احتلال الصحراء الغربية، وقال إن القضية الصحراوية قضية شعب حر لم يعرف العبودية على الإطلاق، ومن حقه أن يطالب بتقرير المصير والاستقلال. وهذا حقه الديمقراطي الإنساني التاريخي.

٥٤ - إلا أن المغرب يواصل الادعاء بأن له حقاً في احتلال أراضي الشعب الصحراوي، والعالم يواجه ذلك على أنه أمر واقع.

٥٥ - وتشيد منظمته بالموقف التاريخي الذي اتخذته اللجنة عندما أوصت بتوافق الآراء، بعد أن حثتها الجزائر، باعتماد قرار الجمعية العامة ٤٥/٣١ الذي نص بوضوح على أن القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ومبدأ تقرير المصير ينطبقان على الصحراء الغربية. وينبغي أن تواصل اللجنة تقرير المبادئ والأهداف فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار وأن تعمل على تقرير مصير الشعب الصحراوي.

٥٦ - السيد غيل غار، تكلم بصفته الشخصية كصحفي ومحلل أمني إسباني، فقال إن افتقار الأمم المتحدة إلى الحكمة كان عاملاً حاسماً في انتشار المذهب الجهادي الدولي ليصل إلى منطقة الساحل ومنطقة الصحراء، وإنه ليس ثمة مجال الآن للتفاوض.

٥٧ - وعندما جاء ليحذر اللجنة قبل أربع سنوات من مشاركة عناصر جبهة البوليساريو في أنشطة إرهابية تهدد حتى مخيمات تندوف، استطاع ممثلو جبهة البوليساريو اتخاذ إجراء قانوني ضده في إسبانيا. إلا أنه ثبت فيما بعد أنه كان محقاً، وذلك عندما اختطفت جماعة جهادية ثلاثة من العاملين في مجال تقديم المعونة كانوا في مخيم ربوني، وهذا عمل

المقررة لآلاف الصحراويين الواقعين تحت نير احتلالها. وقالت إن المراقبين القانونيين الدوليين ظلوا شاهدين، على مدى أكثر من عشر سنوات، على أعمال القمع المنهجي المخطط ضد الشعب الصحراوي، بما في ذلك الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان في ظل حكم إرهاب دائم. وعن طريق مقابلات مع السكان ورصد على الطبيعة، يستنتج المرء أن المغرب ينتهك اتفاقية جنيف الرابعة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بوسائل تشمل على سبيل المثال سياسة منهجية لاستئصال الثقافة الصحراوية واضطهاد من يدافعون عنها؛ والقمع العنيف للصحراويين الذين يدعون إلى التقيد بأحكام القانون الدولي وإلى الحق في السلام وتقرير المصير؛ كما تشمل عرقلة البحث عن الأشخاص المفقودين بإخفاء الحقيقة عمداً، على النحو الذي أظهره اكتشاف مقابر جماعية مؤخراً واستخراج رفات بشرية؛ وتقييد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للصحراويين، بوسائل تشمل الحرمان من إمكانية دخول سوق العمل؛ ومن إمكانية الحصول على الرعاية الطبية، ومن الحق في التعليم؛ ورفض السماح للشعب الصحراوي باستغلال موارده الطبيعية، والتعديل المنهجي للتركيبة السكانية في الإقليم المحتل بتعزيز المستوطنات المغربية هناك ونقل الصحراويين قسراً إلى ما وراء الحدود.

٥٨ - إلا أن هناك انتهاكاً آخر يتمثل في استمرار وجود جدار أنشأه المغرب بامتداد حدود الصحراء الغربية، وهو يضم ترسانة عسكرية كبيرة، إلى جانب ألغام مزروعة على امتداد قطاع عريض من الأراضي بجانبه، مما يشكل تهديداً خطيراً للناس وللماشية على جانبيه، فضلاً عن تشكيله عائقاً أمام تقرير المصير والاستقلال.

٥٩ - وهذه الأشياء جميعها تحدث تحت بصر مجتمع دولي متبلد المشاعر، إلا أن على عاتقه التزاماً أخلاقياً باتخاذ إجراءات وحماية حقوق الإنسان المقررة لشعب الصحراء

تندوف. ولا يمكن أن يؤدي استمرار اعتراف الأمم المتحدة إلا إلى تفاقم العنف وعدم الاستقرار. إن فتح الباب أمام وجود دولة فاشلة مثل الدولة التي تروج لها جبهة البوليساريو هو فتح للباب أمام حرب جديدة في أفريقيا.

٦١ - السيد لوبيز أورتيز (منظمة وبي الدولية): أشار إلى أن المجتمع الدولي، ومحكمة العدل الدولية، والاتحاد الأفريقي، وأكثر من ٧٠ دولة مستقلة قد اعترفوا بحق الصحراويين في تقرير المصير ويتطلعون إلى الأمم المتحدة لتحرير آخر مستعمرة في أفريقيا.

٦٢ - وقال إن تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية مؤخراً لم يشمل إضافة عنصر متعلق برصد حقوق الإنسان رغم التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والأمين العام، والعديد من منظمات المجتمع المدني. ونظراً لعدم وجود مثل هذه الولاية الحقوقية، تواصل الحكومة المغربية انتهاكاتها المنهجية وقمعها للصحراويين، لا سيما بترويعها وضربها وسجنها، دون مراعاة للأصول القانونية وفي ظروف لا إنسانية، أولئك المحتجين - وإن سلمياً - المطالبين بحقوقهم في تقرير المصير أو بحقوقهم الأساسية. ونحو ثلث المحتجزين هم مدافعون صحراويون عن حقوق الإنسان.

٦٣ - ورغم أن المغرب يتحمل بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعديد من المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، التزامات لا مفر منها، يبدو أن من رأيه أنه غير ملزم بالوفاء بها. ولن يكون ممكناً حماية حقوق الشعب الصحراوي ومحاسبة المغرب على أفعاله إلا باستخدام آلية مستقلة معنية بحقوق الإنسان.

٦٤ - السيد لوبيز أورتيز (الاتحاد المركزي لمؤسسات التضامن مع الشعب الصحراوي): قال إن منظمته تريد مرة أخرى أن تدين قمع المغرب الوحشي وانتهاكه لأبسط

لم يكن ممكناً دون تعاون مع جانب عناصر في الداخل تابعة لجبهة البوليساريو.

٥٨ - وانعدام الأمن في المنطقة آخذ في التعاظم. فمن الممكن ببساطة وصول الأسلحة التي أفرزتها التزاعات في ليبيا وأماكن أخرى إلى مخيمات جبهة البوليساريو؛ وقد اضطرت دوريات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية إلى التحرك بصحبة مرافقين تابعين لجبهة البوليساريو، يضمّنون ألا ترى تلك الدوريات أي شيء أو تتجه أبصارها إلى أماكن أخرى، الأمر الذي يمثل انتهاكاً خطيراً لشروط وقف إطلاق النار المتفق عليها قبل بعض الوقت. وقد تطورت الحالة التي حذر منها قبل خمس سنوات نحو الأسوأ، وما تزال الأمم المتحدة غائبة. ومرة أخرى، ستصل إلى مسرح الأحداث متأخرة أكثر من اللازم، كما جرى مراراً في الماضي.

٥٩ - وفضلاً عن ذلك، يجدر بالملاحظة أن المجلس التشريعي الإسباني قد اعترف رسمياً بأن عشرات المواطنين الإسبان البسطاء الذين اختطفوا أو عُذبوا أو قُتلوا على مدار السنوات على أيدي ميليشيات البوليساريو كانوا ضحايا للإرهاب. فهل ستواصل الأمم المتحدة ببساطة الحفاظ على علاقتها الراهنة بجماعة اتهم البعض من أعضائها في محكمة إسبانية بارتكاب جرائم بحق الإنسانية؟

٦٠ - وعندما جاء الربيع العربي، دعت الأمم المتحدة على الفور إلى إضفاء طابع ديمقراطي على حركات التمرد كشرط للتأييد، إلا أنها ما تزال، على نحو متسم بالنفاق، تتقبل حركة دكتاتورية بالكامل مثل جبهة البوليساريو، وتمنحها دور الممثل الوحيد لآلاف الصحراويين الذين يعيشون تحت سيطرتها دون حرية سياسية، أو حرية تعبير، أو حرية إعلام. وفي الوقت نفسه، تعيش قيادة جبهة البوليساريو في بذخ بينما آلاف الصحراويين محكوم عليهم بالبوئس والعزلة في

من النزاع، مع ما يترتب علي ذلك من فقدان لثقة المجتمع الدولي، والمخاطرة الواضحة بالعودة إلى النزاع المسلح.

٦٧ - السيدة توماس، تكلمت بصفتها الشخصية كمفوضة سابقة ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية مسؤولة عن الشؤون القانونية، فأشارت إلى أنها ساعدت في عام ١٩٩٥ على التفاوض على معايير أهلية المصوتين في استفتاء يقرر فيه الصحراويون ما إذا كان متعيناً إدماج الصحراء الغربية في المغرب أو أن تصبح دولة مستقلة. ولم يكن هناك داع، عملي أو خلاف ذلك، لعدم إجراء الاستفتاء في عام ٢٠٠٠ أو منذ ذلك الحين، إلا أن يكون القرار المغربي القاضي بالانسحاب من العملية. وكانت قائمة المصوتين المؤهلين للتصويت قد أعدت وفقاً للمعايير التي اقترحها المغرب نفسه، ولكن المغرب انسحب بعد ذلك عندما توصل إلى قرار مؤداه أن الأشخاص الذين يبدون مؤهلين للتصويت قد يختارون الاستقلال. وأية تأكيدات مخالفة لذلك هي تشويش على الحقيقة من قبل مسؤولي الأمم المتحدة، يراد بها عدم إغضاب المغرب مما يدفعه إلى طرد بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وعرضت المتكلمة تقديم أدلة وثائقية تؤكد صحة ما تقول.

٦٨ - ومضت قائلة إن الصحراء الغربية لا تختلف عن أية أقاليم أخرى سكنتها على مدار التاريخ قبائل تعبر الحدود التي أنشأها الحكام الاستعماريون، ولكن مثل هذه المسائل لم تحل دون ممارسة شعوبها الأصلية حقها في تقرير المصير. وليس هناك، عدا سياسة العرقلة التي يتبعها المغرب، سبب يدعو إلى عدم قيام شعب الصحراء الغربية بشيء مماثل. وإرغام سكانها على قبول مستقبل لا يريدونه لن يحل النزاع، بل يؤدي إلى شيء واحد هو تفاقمه تحت السطح وانفجاره لاحقاً في صورة عنف مرة أخرى. وحثت المتكلمة اللجنة على السماح للصحراويين بخوض تجربة الاستفتاء، الذي يستحقونه بموجب القانون الدولي.

حقوق الإنسان المقررة لشعب إقليم الصحراء الغربية المحتل. ووجه الأنظار إلى الكشف مؤخراً عن مقابر جماعية في السمارة، تتضمن رفات صحراويين اختفوا عام ١٩٧٦، بينهم قاصران، كانت القوات المغربية قد أعدمتهم. وكان آخر الضحايا فتى صحراوياً في الثامنة عشر من عمره أطلقت عليه القوات المغربية الرصاص في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٣ أثناء مشاركته في تظاهرة سلمية.

٦٥ - ويمكن أن تصنع الأمم المتحدة أكثر مما تصنع الآن لتجنب الفظائع التي من هذا القبيل. وينبغي التوسع في صلاحيات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لكي تشمل رصد حقوق الإنسان المقررة لشعب الإقليم الصحراوي والدفاع عن هذه الحقوق. ومن المستحيل أن نفهم الداعي إلى عدم تحقيق ذلك حتى الآن، وذلك نظراً لتوافق الآراء الواسع النطاق بشأن هذا الموضوع. ومن الواضح أن الصحراء الغربية قضية لم تحل من قضايا الاستعمار بمفهومه المحدد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وتواصل المملكة المغربية عدم إبداء إرادة سياسية لاحترام اتفاقات الأمم المتحدة أو القانون الدولي، أو للسماح باستفتاء يجري بشأن تقرير المصير مقترن بضمانات متمثلة في الديمقراطية والشفافية. ولن تقبل تلك المملكة سوى استفتاء يضمن أن تكون الصحراء أرضاً مغربية.

٦٦ - والشيء المثير للانعاج حقاً هو عدم تصميم مجلس الأمن في مواجهة الابتزاز المغربي الجاري، وهذا ضعف تسبب في استقالة ممثلين سابقين خاصين للأمين العام من منصبيهما. وسوف يحتاج الممثل الخاص الجديد إلى كل الدعم من الأمم المتحدة كي يكلل النجاح المفاوضات التي لم تثمر عن شيء حتى الآن. وقد أظهرت الأمم المتحدة في حالات أخرى امتلاكها موارد كافية لفرض الامتثال لقراراتها واتفاقاتها، ومن غير المفهوم سبب عدم قيامها بالشيء نفسه في الصحراء الغربية. والبديل هو الإقرار بالفشل والانسحاب

للمستقبل هو الاستقلال الذاتي الذي يكفل للسكان حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكاملة.

٧٢ - السيدة واربورغ (منظمة الحرية للجميع): وجهت الأنظار إلى صور الحرمان التي عاناها أكثر من ٦٥ ٠٠٠ لاجئ صحراوي ظلوا محصورين في مخيمات تندوف طوال ٣٨ سنة، وإلى الأحوال المخوفة بالمخاطر في المنطقة. وقالت إن منظماتها تدعو مرة أخرى إلى إجراء تعداد لسكان المخيمات لتحديد عددهم، وتركيباتهم، واحتياجاتهم الطبية. وينبغي أن تسمح الجزائر، ووكيلتها، أي جبهة البوليساريو، بحرية التنقل لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على النحو الذي حث عليه الأمين العام مراراً على مدى السنوات الأربع الماضية، وعلى النحو الذي تقضي به الاتفاقيات التي صدقت عليها الجزائر، وهي الدولة المضيفة.

٧٣ - وحقوق الإنسان الأساسية غير موجودة في تندوف: فقد حُرمت حرية التعبير وحرية الانتقال وحرية التجمع، وحق العودة غير معروف، أما المعارضة لجبهة البوليساريو فإنها تُسحق بوحشية. وفي الشهر السابق، كشفت زيارة رسمية إلى تندوف عن سوء تغذية شديد في صفوف الأطفال الذين هم دون سن الخامسة وافتقارهم إلى اللوازم الطبية، الذي يعزى إلى اختلاس المعونة الإنسانية الشائعة هناك.

٧٤ - وتكاثر في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الشبكات الإجرامية المشاركة في الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، وهي منظمات لها صلات بالجماعات المتطرفة في شتى أنحاء المنطقة. وقد حارب أعضاء جبهة البوليساريو إلى جانب الجماعات الإرهابية، ولديهم صلات قوية بالقاعدة حسبما أفادت التقارير. وفي شباط/فبراير، أفادت تقديرات وزير خارجية مالي بأن ٥٠٠ من مقاتلي جبهة البوليساريو المدربين جيداً ويتلقون رواتب من الجيش الجزائري قد انضموا إلى الإرهابيين في شمال مالي. وهناك تقارير موثوقة

٦٩ - السيدة سعداني (منظمة التواصل في أفريقيا وإنعاش التعاون الاقتصادي الدولي)، وجهت الأنظار إلى الحالة المزعجة التي تعيشها آلاف النساء والأطفال في مخيمات تندوف، في أرض هي الأبعد في العالم عن الصلاحية للعيش، وقد حرموا من أبسط حقوقهم. وقالت إن مثل هذه الأحوال الصعبة تتسبب في مشكلات صحية خطيرة، لا سيما فيما يختص بصحة الأم والطفل الرضيع، مما يسفر عن ارتفاع معدلات الوفيات والاعتلال في ذلك القطاع السكاني الضعيف. وثمة مشكلة خطيرة أخرى هي سوء التغذية، الذي يؤدي إلى اضطرابات خطيرة من قبيل فقر الدم الحاد. وهذا يعزى كلياً إلى اختلاس المعونة الإنسانية الدولية، التي تحول عن مقصدها لتحقيق الشراء الشخصي لقادة جبهة البوليساريو بدلاً من استعمالها لمصلحة الناس الذين يزعم هؤلاء القادة أنهم يدافعون عنهم. وثمة مشاق أخرى يواجهها اللاجئون، ومنها التلقين العقائدي وفصل الأطفال عن عائلاتهم في سن مبكرة جداً تحقيقاً لأغراض سياسية، وبذلك يجرمون من طفولتهم الطبيعية.

٧٠ - وتود منظماتها أن تنبه اللجنة إلى الدعاية المنهجية الموجهة إلى المجتمع الدولي التي تتاجر بمعاناة أولئك النسوة والأطفال، باستعمال قضية نبيلة هي حقوق الإنسان، وتحقيق أغراض فاسدة وتعزيز التعصب والتمييز ضد من لا يودون سوى حماية أنفسهم كي يتسنى لهم العيش في سلام والعودة إلى بلدهم.

٧١ - وترى منظماتها أن اقتراح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب هو الخيار العملي الوحيد للإقليم وأنه الخيار الذي يحظى بالعدد الأكبر من المؤيدين في العالم، الذين أشادوا به باعتباره مبادرة جديّة معقولة وعملية. وقد حان الوقت لكي يضع المجتمع الدولي نهاية للظلم الذي تعرض له طويلاً آلاف الصحراويين من جانب جبهة البوليساريو. والخيار الوحيد

ولكن هذه المياه ليست مورداً متجدداً وتحتاج إلى الحفاظ عليها. ولذلك، توجه المغرب نحو إغذاب مياه البحر على نطاق واسع. ونتيجة لهذه الجهود المكلفة، يكاد معدل توصيل مياه الشرب في المراكز الحضرية لمقاطعات الصحراء يصل إلى ١٠٠ في المائة. وتلبية احتياجات المغرب الطاقية اللازمة للإمداد بالمياه، اتبعت استراتيجية لتنمية الطاقة المتجددة.

٧٨ - وأرصدة الفوسفات في مقاطعات الصحراء تقل عن ٢ في المائة من مجموع احتياطات المغرب من هذه المادة. واستخراج الفوسفات من الصحراء لا يمثل سوى ٨ في المائة من إجمالي الناتج الوطني، رغم أنه خلق فعلاً الآلاف من فرص العمل التي استفاد منها سكان المنطقة. وفيما يختص بساحل الأطلسي وأرصدة السمكية، فإن الأسماك بحكم تعريفها مورد متجدد. وقد أنشئ مشروع طموح لتحقيق الاستغلال السليم لهذه الثروة الطبيعية، مع مراعاة التأثير الاجتماعي على السكان المحليين. والهدف من البرنامج هو ضمان استدامة الموارد السمكية لصالح الأجيال المقبلة بينما تستخدم في الحاضر على النحو المناسب لصالح المنطقة بأسرها.

٧٩ - السيد شرقاوي (المكتب الإقليمي للمجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان في العيون والسمارة)، قال إنه قد حذر اللجنة مراراً في السنوات الأخيرة من الخطر السياسي الهائل الذي تتعرض له منطقة الساحل - الصحراء بفعل المزيج المهلك المؤلف من الانفصالية والتطرف الديني. وسعيًا إلى زيادة النفوذ وإضعاف نفوذ الجيران الذين يقومون بدور محقق للاستقرار، من قبيل المغرب ومالي، تشجع دول أخرى كبيرة في المنطقة الحركة الانفصالية. والنتائج المتوقعة جراء ذلك تتمثل في تعاظم عدم الاستقرار بالمنطقة، بحيث ترك فراغاً في السلطة أطلق العنان للقوى الأصولية. وقد ظهرت في الآونة الأخيرة حالة كارثية من هذا القبيل، تمثلت في

بها تفيد بأن مقاتلين عديدين قد رجعوا إلى مخيمات تندوف، وأن الشبان الصحراويين يعملون كأدلاء للمنظمات الإجرامية والإرهابية، مما أثار مشاعر القلق الشديد بشأن سلامة اللاجئين الصحراويين ورفاههم. وحتى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية نفسها، فقد أوقفت دورياتها الليلية شرقي الجدار وتنضم إليها الآن قوات جبهة البوليساريو عند القيام بدوريات قرب الحدود الموريتانية، وهذا يمكن أن يهدد حيادها.

٧٥ - وفي الوقت ذاته، وعلى عكس ما يحدث في تندوف، تستمر الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المغربية على قدم وساق، واقرن ذلك بإشادة كل من الأمين العام والمقرر الخاص المعني بالتعذيب بالتزام المغرب بما وصفاه بثقافة حقوق الإنسان. وتؤيد منظمة الحرية للجميع تدابير الأمم المتحدة الرامية إلى بناء الثقة، وهي تعتقد أن خطة المغرب للاستقلال الذاتي تتيح أفضل الوسائل لتمكين لاجئي تندوف من تقرير مستقبلهم وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاستقرار لشعب المغرب العربي.

٧٦ - السيد داحا (وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، المغرب): أشار إلى الإعلان في بلدات الصحراء المغربية الرئيسية قبل ثلاثة أسابيع فقط عن الخطوط العامة العريضة للنموذج الإنمائي الجديد المقترح من جانب المجلس المغربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية البيئية بتوجيهات من الملك. وقد نوقش هذا النموذج على نطاق واسع من جانب المشاركين في تنمية المنطقة الآتين من القطاعين العام والخاص، وسيجري طرحه للموافقة النهائية والتنفيذ. وقد أبدت كافة الهيئات العامة في المغرب اهتماماً بالغاً باستغلال وحماية الموارد الطبيعية والصحراء، بما يتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة.

٧٧ - والمياه نادرة في المقاطعات القاحلة بالصحراء. وصحيح أن المنطقة تمتد على مساحة هائلة تحتها مياه جوفية،

فبسبب نضال تلك المنظمات طويلاً تحقق النجاح الآن في ترك بصمتها على المجتمع المغربي.

٨٢ - وحذر المتكلم من التصورات الخاطئة التي تروجها هيئات معينة تقدم تقارير عن حالة حقوق الإنسان في المغرب. وقال إنه نظراً لأن هذه المنظمات لا يمكنها أن تنكر المكاسب الديمقراطية التي حققها البلد تحاول الآن إقناع المجتمع الدولي بأن المغرب يحترم معايير حقوق الإنسان في الشمال ويتنكبها في الجنوب. ومثل هذا التزييف من قبل تلك الهيئات، التي لا تمثل سوى جزء صغير من السكان، يمثل إهانة لمعانة ضحايا السابق.

٨٣ - وناشد المتكلم المنظمات الأجنبية أن تتبع نهجاً واقعياً في معالجتها للحالة في المغرب لتوقف صور تحملها وتنظر إلى الأمور بعقل متفتح عند زيارتها للبلد، وأن تدرك أن المنظمات غير الحكومية المغربية قد استفاقت من معاناتها ومعاناة الشعب المغربي، وهذه حقيقة جديدة بالاحترام.

٨٤ - السيدة ستامي سرفون (المنظمة الدولية للمسيحيات الديمقراطية)، أشارت إلى بعض الوقائع والحقائق التاريخية التي يوجد للأسف نزوع إلى نسيانها في المناقشات التي تتناول النزاع على الصحراء المغربية. وقالت إنه كثيراً ما يقال إن جبهة البوليساريو حركة تحرير كانت تقاوم المستعمر الإسباني ثم قاتلت جيرانها الغزاة، ولذلك أدرج الإقليم الصحراوي عام ١٩٦٣ في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. إلا أن جبهة البوليساريو أنشئت في الواقع عام ١٩٧٣، قبيل انسحاب إسبانيا من الصحراء، ولم تطلق طلقة واحدة على الجيش الإسباني. ومعروف جيداً أيضاً أن أجهزة مخابرات فرانكو وليبيا والجزائر هي التي دعمت إنشاء جبهة البوليساريو، بهدف حرمان المغرب من منطقتي الصحراوي وإنشاء دولة تابعة ذليلة.

محاولة قام بها الأصوليون مؤخراً لزعزعة الاستقرار في مالي. والسرعة التي حدث بها تحول الانفصالية إلى تعصب وأصولية، كما اتضح أيضاً في كينيا، تدعونا إلى تأمل الحالة في الصحراء الغربية. والدرس الواضح المستفاد مفاده أن إضعاف الدول الرئيسية في المنطقة بفعل لعبة الانفصالية يمهّد السبيل أمام التطرف والإرهاب.

٨٥ - وقد اضطرت الجزائر، على سبيل المثال، إلى نشر ٢٠ ٠٠٠ رجل على حدودها لحماية نفسها من أخطار الأصولية الدينية، في حين أن الانفصالية في حال تكاثرها اصطناعياً ستجلب الفوضى إلى الإقليم الجزائري مرة أخرى. والآن، وإذا تلاعب القوى الانفصالية بمجموع السكان الصحراويين يلزم للمنطقة العدل والبراغماتية: العدل في شكل اعتراف بالخصائص التي تنفرد بها كل جماعة من الجماعات المختلفة، الداعية إلى الحكم الذاتي؛ والبراغماتية في تعزيز السيادة الوطنية. وقد لعب المغرب دور الريادة في السنوات الأخيرة في مجال تهئية الظروف لاستقلال ذاتي حقيقي لمنطقة الصحراء، في إطار السيادة المغربية. وهذا الحل العادل المتوازن البراغماتي، الذي يضمن استقرار المنطقة دون الإقليمية، هو الوصفة العلاجية للمستقبل.

٨٦ - السيد ميارة (رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان في الصحراء): قال إنه هو نفسه محتجز سياسي سابق. وقد كان الاحتجاز تجربة أليمة ولكنه يجني الآن ومعه زملائه الضحايا ثمار نضالهم. فقد تغير المغرب تغيراً جوهرياً، وشرع في السير على طريق الشفافية والديمقراطية، رغم المحاولات المستميتة التي يبذلها البعض لكي يحرفوه إلى طريق الفوضى. وسوف تكون هناك دائماً تهديدات للديمقراطية، ولكن من واجب المجتمع المدني أن يحميها. ولدى المغرب شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مختلف المجالات وتبني مجتمعاً تحظى فيه حقوق الإنسان بالاحترام وترسخ فيه المواطنة. وعلى وجه التحديد،

إلى الانضمام إلى بعضهما في إطار رفاه اقتصادي متبادل، هي مواجهة عبثية تلحق الضرر بالمغرب العربي بأسره.

٨٨ - السيد لغزال (مكتب العيون الإقليمي التابع للمجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان): قال إنه هو الآخر كان محتجزاً سياسياً في السابق، وقد نجا بحياته من الفترة الكئيبة التي يصفها المغاربة بأنها "سنوات الرصاص". وقد عُذِبَ وقُمع، ولكنه الآن عضو في المجلس الوطني المسؤول عن الإشراف عن التطبيق التام السليم لقانون حقوق الإنسان في المغرب. وهو يتكلم كشاهد على مرحلتين رئيسيتين في التاريخ المغربي المعاصر، هما مرحلة القمع والانتهاكات ومرحلة الإصلاح والتصالح مع الماضي. وكجزء من عملية المصالحة، أمكنه استعادة حقوقه كلها والحصول على تعويض عن الضرر الذي عانى منه.

٨٩ - وقد عمل، مع سجناء سابقين وغيرهم ممن يعيشون في المقاطعات الصحراوية، في لجنة الإنصاف والمصالحة، المنشأة عام ٢٠٠٤ - وهذه التجربة هي الأولى من نوعها في العالم العربي الإسلامي، وتجربة مغربية فريدة في مجال حقوق الإنسان - ووجد القوة اللازمة للتعامل مع الماضي. وعالجت اللجنة السالفة الذكر بكل همة ونشاط نحو ٢٠.٠٠٠ حالة تشملها الفترة الممتدة من ١٩٥٦ إلى ١٩٩٩. وقد لقيت المبادرة استقبلاً حسناً في المقاطعات الصحراوية، حيث وجدت رغبة عظيمة في معرفة حقيقة ما حدث ومصير من اختفوا، وذلك كخطوة هامة نحو تحقيق بداية جديدة والشروع على طريق الديمقراطية والمصالحة. وقد لزمتم الشجاعة لمعالجة عملية التحول الأصيلة التي من هذا القبيل، التي جمعت كافة الفاعلين دون تمييز أو تهميش، بمن فيهم الضحايا المنتمين إلى المقاطعات الصحراوية وكذا بعض من يلوحون حالياً براية الانفصال عن المغرب، أو من يعارضون عقائدياً الاتجاه نحو الوحدة. وبدلاً من التركيز على التنقيب بحثاً عن فظائع الماضي ودفع تعويضات للضحايا،

٨٥ - وفضلاً عن ذلك، فإن قادة المغرب هم الذين اتخذوا المبادرة لإضافة الإقليم إلى قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، رغم أن المغرب لم يتخل إطلاقاً عن استعادة أراضيها الصحراوية. وحتى أثناء فترة وقوعه تحت الاحتلال، دعت السلطات والحركة الوطنية المغربية دائماً إلى استقلال المغرب في إطار من السلامة الإقليمية.

٨٦ - وقبل ذلك بكثير، أي في عام ١٩٥٨، حرر جيش التحرير المغربي، الذي تألف إلى حد كبير من مقاتلين صحراويين، الصحراء بأكملها، ولم يخسر إلا بسبب التدخل المشترك للجيشين الإسباني والفرنسي. وبعد تلك المعركة، ونظراً للخوف من العمليات الانتقامية على أيدي السلطات الاستعمارية الإسبانية، اضطر مقاتلو المقاومة، فضلاً عن آلاف الوطنيين ذوي الأصل الصحراوي، إلى ترك الصحراء المقهورة مصطحبين عائلاتهم وتحركوا نحو جزء في شمال المنطقة، حرره بلدهم المغرب. وفيما بعد، حُرمت آلاف الأسر المشردة من الاشتراك في استفتاء على مستقبل ممكن، وذلك على أيدي أطراف أخرى منخرطة في النزاع الصحراوي. واستمر الوطنيون الذين اختاروا الجانب المغربي يدافعون عن سلامة البلد الإقليمية بينما يعيشون في سلام في المغرب، وكان منهم معظم آباء وأمهات قادة جبهة البوليساريو الحاليين أو أقارب هؤلاء الزعماء.

٨٧ - وأعلنت المتكلمة تحديها لجبهة البوليساريو كي تظهر وثيقة واحدة كتبها قبل عام ١٩٧٤ انفصالي صحراوي يدعو إلى استقلال الصحراء. وقالت إنه لا توجد وثيقة من هذا القبيل، لأن جبهة البوليساريو لم تبدأ في المطالبة بإنشاء دولة مستقلة في الصحراء إلا بعد أن أصبحت قطعة شطرنج تحركها الجزائر. والنزاع الصحراوي مصطنع، يراد به إضعاف المغرب. والمواجهة الطويلة التي لا لزوم لها بين الدولتين الرئيسيتين في شمال أفريقيا، التي تدعو كافة الأسباب

٩٢ - وهذا هو المحك لكافة مبادرات حكومته، بما فيها الاقتراح الداعي إلى تسوية مسألة السلامة الإقليمية مرة واحدة ولأبد. تمنح المقاطعات الصحراوية حكماً ذاتياً واسع النطاق. وهذا حل تؤيده الأغلبية العظمى من سكان تلك المنطقة، الذين يحبذون البقاء في المغرب في ظل السيادة المغربية ويؤكدون أن نواهم المنتخبين على جميع الأصعدة يعبرون تعبيراً صحيحاً عن رغبتهم في الوحدة والتضامن ورفضهم المطلق لكافة أشكال الابتزاز والتجزئة والانفصال. والمبدأ الأساسي الأول من مبادئ الديمقراطية هو وجوب الاستماع إلى المطالب الشعبية للجماهير الصحراوية. لأنهم يبينون بوضوح أن جبهة البوليساريو لا تمثل جميع الصحراويين.

٩٣ - ومن غير المقبول للصحراويين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين بتندوف أن يظلوا رهناً لإرادة جيرانهم، مثلما كانوا في الأربعين سنة السابقة. ويأمل المغرب أن يحطم الركود، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بحل سياسي عادل لكافة الأطراف المعنية لا يكون فيه منتصر أو مهزوم. والحل الذي من هذا القبيل يحظى بتأييد الأمم المتحدة.

٩٤ - السيد روزمارين، تكلم بصفته الشخصية كمحام دولي، فقال إن الإصلاحات السياسية التي جرت في المغرب على مدار السنتين السابقتين قد مكنت الشعب من البقاء دون الإصابة بأذى جراء العواصف التي تثور في أماكن أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن الممكن أن يستفيد الصحراويون جميعاً من الاستقرار الناتج عن ذلك، شريطة أن تسمح به كافة الأطراف المعنية.

٩٥ - وإذ تحول الربيع العربي إلى شتاء، تبني المغرب دعوات التغيير. فقد سن دستوراً تقدماً ونظم انتخابات علنية حرة، نتج عنها تولي حزب معارض مقاليد الحكم بصورة سلمية. وبموجب الدستور المغربي الجديد، قوّى

سعت اللجنة السالفة الذكر إلى ضمان عدم تكرار أحداث من هذا القبيل، بإصدار العديد من التوصيات القانونية والعملية المتعلقة بالعدالة الانتقالية والديمقراطية، وقد أُدمجت تلك الوثائق جميعها مؤخراً في الدستور المغربي الجديد وأصبحت جزءاً من كافة الإصلاحات التي استُهلكت على مدى السنوات القليلة الماضية.

٩٠ - السيد دخیل (لجنة التشريع وحقوق الإنسان في غرفة المستشارين المغربية)، تكلم بوصفه مواطناً مغربياً من المقاطعات الصحراوية وفرداً من أفراد أكبر قبيلة صحراوية والنائب المنتخب عن مدينة السمارة بالبرلمان المغربي، فقال إن انتخابات المغرب التي أجريت مؤخراً قد حظيت بالإشادة على الصعيد الدولي بوصفها انتخابات ديمقراطية شفافة. وهو يدرك كل الإدراك، بوصفه صحراوياً، خلفية النزاع على الصحراء الغربية، فضلاً عن مخططات الآخرين المتعلقة بمنطقته، وأعلن استنكاره للمواقف الخطيرة التي يتخذها البعض. وقال إن المواطنين الصحراويين، بمشاركتهم الحماسية في كافة الانتخابات، يبعثون برسالة قوية إلى العالم مفادها أن العدد الكبير من المشاركين في الانتخابات يمثل بالنسبة لهم شكلاً من أشكال الاستفتاء، وعن طريقه يختارون البقاء كمغاربة ولا يسمحون لأي إنسان بالتساؤل عن هويتهم أو تعريضها للخطر.

٩١ - وقد أعطى المغرب، مرة أخرى، سبباً للأمل، وذلك بالتوسع في الحكم الديمقراطي وتنظيم حلقات عمل كبرى بشأن الإصلاح في كافة المجالات لا سيما المجالين القانوني والسياسي. والقضية الأساسية في اللحظة الراهنة هي صوغ خطة لإصلاح القطاع القضائي، باشتراك كافة الهيئات الرسمية وغير الحكومية العاملة في الميدان وبالتعاون مع العديد من الخبراء الدوليين. وسوف يكون للمحصلة النهائية أثر إيجابي على حياة كافة المواطنين المغاربة وستوجد جواً من السيادة والديمقراطية والاستقرار في المنطقة.

٩٨ - وقد دفعت انتهاكات حقوق الإنسان، وعدم وجود أي احتمال لمستقبل واعد، وظروف الإسكان غير الآمن، المقترن بأحوال شديدة القسوة وسوء تغذية يعزى إلى حد بعيد إلى اختلاس قادة جبهة البوليساريو للمعونة الدولية، إلى دفع سكان المخيمات إلى حافة اليأس، مما دفع الشباب إلى الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة، ونحو الإرهاب الدولي، حسبما أفادت مصادر عديدة.

٩٩ - ويجب أن يفعل المجتمع الدولي أشياء عديدة لتحسين الحالة؛ إذ يجب أن يكفل وجوداً معتبراً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المخيمات؛ وأن يجري تعداداً للسكان، ويضمن الوصول إلى المخيمات دون قيد؛ ويكفل أبسط حقوق الإنسان، التي من قبيل حرية التنقل وحرية التعبير؛ وأن يرصد المعونة الدولية؛ ويحسن ظروف الإسكان ويرتب لتمكين سكان المخيمات من العمل في شتى أنحاء المغرب؛ ويضغط على قادة جبهة البوليساريو، الذين أعلنوا أنفسهم ممثلين للصحراويين، كي يكفوا عن الاختلاس لتحقيق الثراء الشخصي على حساب شعب بأسره.

١٠٠ - ومن المستعين دفع قيادة جبهة البوليساريو إلى المشاركة مجدية في المفاوضات للتوصل إلى حل سياسي عادل مقبول للطرفين بدلاً من التمسك بإصرارها على استفتاء، وهذا موقف جرى التخلي عنه دولياً في عام ٢٠٠٣ لأسباب متصلة بالخلافات حول من يحق له التصويت. والحل هو خطة الحكم الذاتي التي استحدثها الصحراويون للصحراويين، واعتبرها مجلس الأمن خطة جدية ومعقولة على حد سواء. وسوف يكون للصحراويين حكمهم الذاتي بينما يحتفظ المغرب بسيادته على كامل البلد. وهذا الحل السياسي يجمع بين تقرير المصير والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية، على النحو المنصوص عليه في قرار الأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥).

المغرب صلاحيات مناطقه، بتعزيز الاقتراحات الواردة في مبادرته الصادرة عام ٢٠٠٧ المتعلقة بالحكم الذاتي بالصحراء، وذلك فيما يخص بالانتخابات المحلية، والحكم الذاتي، والرقابة المالية، والمشاركة الشعبية. ومن السمات البارزة في الدستور المغربي الجديد اعتزازه بكافة المجموعات الإثنية المتنوعة في المملكة، وهذا نموذج للتعددية يطرح لشمال أفريقيا وللشرق الأوسط بأسره. وقد قدرت المملكة منذ عهد بعيد، وهي تدعو إلى إعادة إدماج الصحراء في المغرب، مواطني الجنوب واعتبرتهم أفراداً في الأمة كاملي الأهلية لهم حقوق مساوية لحقوق سائر أفراد الأمة.

٩٦ - واعتراف بلد ما بتنوع عناصر شعبه ومناطقه يعزز هويته وتفرد، بينما يدمجهم في أمة واحدة. وتضمن الحكومة، في المبادرة المغربية للتفاوض على منح الحكم الذاتي لمنطقة الصحراء، قيام كافة الصحراويين بدور رائد في مؤسسات منطقتهم دون تمييز، كما تضمن إدارتهم لشؤونهم بصورة ديمقراطية. وبطبيعة الحال، فإن من المتعين عمل الكثير لتطبيق الدستور الجديد وتحسين الأحوال على الطبيعة في الصحراء، ولكن مقترحات المغرب تمثل سبيلاً فعلياً يفضي إلى الأمام.

٩٧ - السيد مهراوي (المجلس الملكي للشؤون الصحراوية): قال إن السكان الصحراويين في مخيمات تندوف التي تديرها جبهة البوليساريو يعيشون الآن وأكثر من أي وقت مضى على الإطلاق أحوالاً مأساوية أليمة، في أربعة مخيمات مسلحة، كل منها بعيد عن الآخر، في منطقة موحشة للغاية في الصحراء الجزائرية. وهؤلاء اللاجئون يتربصون تحت وطأة القمع والانتهاك الصارخ لأبسط حقوق الإنسان، دون أن تكون لهم حرية التعبير أو حرية التنقل. ويجب على المجتمع الدولي ألا يتسامح بعد الآن في تخزين الناس في تلك الظروف اللاإنسانية. ولم يعد ممكناً أن تغفل الحكومة الجزائرية من مسؤوليتها في هذا الصدد.

عناصر المجتمع الصحراوي، لا سيما العناصر التي تمثل الأغلبية.

١٠٣ - السيد ألفاريز - فيتا، تكلم بصفته الشخصية كعضو سابق في هيئة تعاھدية من هيئات الأمم المتحدة معنية بحقوق الإنسان ويقوم الآن بتدريس حقوق الإنسان بالجامعات: فقال إن تقدم حقوق الإنسان في المغرب على مدى العقدين الماضيين كان تقدماً غير مسبوق في العالم العربي الإسلامي. وقد جرى تفعيل هذه العملية بتحديث تفاسير القرآن والحديث النبوي، وهي التفاسير التي أدرجت في قانون الأسرة والدستور الجديد لسنة ٢٠١١. كما أدمج الدستور، الذي وافقت عليه الغالبية الساحقة من الشعب المغربي، أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهو دستور يعترف بسمو القانون الدولي على القانون المحلي. وقد سحب المغرب تحفظاته على معاهدات حقوق الإنسان، وهو، إذ يعتبر حقوق الإنسان جزءاً أساسياً من دبلوماسيته، يقوم بمجهود بارز في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٠٤ - وإضافة إلى ذلك، فقد أنشأ المغرب ١٢ هيئة معنية بحقوق الإنسان خاصة به، أبرزها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يضم أعضاء رسميين ومدنيين وسيتمتع بصلاحيات عامة لضمان حقوق الإنسان. وعلى مدى العقدين الماضيين، حدث تقدم مشهود في مجال حقوق الإنسان في المغرب بالاقتران بتعزيز المؤسسات الديمقراطية. ومن الممكن أن يكون الدستور المغربي الراهن، وهو الأكثر تطلعاً في العالم العربي فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ملهماً لبلدان المنطقة ولكثير من البلدان الأخرى ذات الأغلبية المسلمة، لأنه يظهر أن صعوبات تطبيق الشريعة في البلدان الإسلامية ليست عقبة كأداء، لا سيما وأن القرآن نفسه يعلمنا التسامح وحسن النية.

١٠١ - السيد بن بوعيدة، تكلم بصفته الشخصية باعتباره أستاذاً صحراوياً متخصصاً في القانون بجامعة مراكش، فقال إن هناك أصواتاً صحراوية جديدة تعطي رؤية للمستقبل من منظور المستقبل البعيد. وقد حان الوقت للاستماع إلى تلك الأصوات، المثلة لذلك الجزء من المجتمع الصحراوي الذي عمل بضمير حي ومسؤولية مع المغرب بمفهومه الأعم. وليس هناك طرف وحيد بوسعه أن يفرض رؤيته على الصحراويين ويزعم أنه يمثلهم. وقد أدرك الأكاديميون الصحراويون أين يكمن المستقبل؛ ولإدراكهم التام لخلفية النزاع، فإنهم يدعون المجتمع الدولي إلى الاستماع إلى صوت الحكمة والمنطق وتأييد الحل الذي يقترحه المغرب. والاقتراح الداعي إلى الحكم الذاتي هو في الحقيقة تفسير لرغبة غالبية سكان الصحراء وفرصة حقيقية لإنهاء النزاع المصطنع وإعادة الصحراويين المنفيين إلى أحضان شعبهم.

١٠٢ - وقد شهد المغرب في الآونة الأخيرة عديداً من التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو في الطريق إلى اعتماد دستور جديد عام ٢٠١١. وهذا الدستور وثيقة تقدمية بفضلها أنشئ العديد من المؤسسات القانونية والاقتصادية الجيدة. وقد طلب هو وزملاؤه الأكاديميون إشراكهم في جميع المناقشات المتصلة بالإصلاحات السياسية والدستورية التي جرت في المملكة على مدى السنوات القليلة الماضية. وأسفر اشتراكهم في مجمل هذه العملية عن إبراز رغبة كافة الصحراويين المشتركة، ألا وهي رغبتهم في العيش في بلد موحد مستقر. وقد أتى إلى اللجنة الرابعة لكي يعلن هذه الرغبة؛ ووجوده تكذيب لمن يتكلمون عن تهميش بعض الصحراويين. وينبغي أن يضع المجتمع الدولي ثقته في الرؤية الجديدة للنخبة الصحراوية المستقلة، التي تؤمن بالمستقبل وتسعى إلى الاستقرار وتود الإسهام في المسيرة الديمقراطية التي يشهدها المغرب. وأصوات هؤلاء تستحق الاستماع إليها. ويقتضي حل النزاع في الصحراء مراعاة آراء كافة

١٠٥ - وبمواكبة هذه التطورات، عرضت حكومة المغرب منح حكم ذاتي واسع النطاق لسكان المنطقة الصحراوية في ظل السيادة المغربية، بحيث لا تحتفظ الحكومة لنفسها إلا بحق إدارة السياسة الخارجية والدفاع الوطني. وكان هذا خطوة هامة نحو حل النزاع الإقليمي الذي يعرقل إنشاء الاتحاد المغربي العربي وعلاقات حسن الجوار فيما بين بلدان المنطقة دون الإقليمية الخمسة. وبعد أن اعترف به مجلس الأمن نفسه، فإنه يشكل الاقتراح الأكثر إيجابية لإنهاء حالة شديدة الإيلام، إذ أنه يراعي حقوق السكان الصحراويين، مَنْ يعيش منهم داخل المغرب ومَنْ يعيش خارجه، فضلاً عن حقوق غير الصحراويين المقيمين في المنطقة الصحراوية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.